الصباح الاقتصادية
12
العدد 2632 - السنة التاسعة
الأحد 5 ربيع الأول 1438 - الموافق 4 ديسمبر 2016
Sunday 4 December 2016 - No.2632 - 9th Year

نتائج «الانتخابات» توحي بقوة على رد فعل غاضب على الشعور بقلق حول المستقبل

«الشال»: مليار دينار... قيمة الإيرادات النفطية الكويتية المتوقعة خلال نوفمبر

48.1 مليون دينار صافي أرباح بنك برقان للشهور التسعة الأولى من العام الحالي

العجز المالي أصبح حقيقياً ومتكرراً إلى جانب حتمية زيادة المصروفات في المستقبل

مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة بالبورصة ارتفعت الشهر الماضي

مضى على تحرير الكويت نحو 25 عاما، أجريت خلالها 11 جولة إنتخابية، منها 7 جولات في السنوات الـ 11 الأخيرة (2006-2016) وبمعدل جولة إنتخابية كل سنة وأكثر قليلاً من نصف السنة 1.57- سنة-. وانخفض معدل نسبة المقترعين إلى 59.1%، بينما بلغ المعدل ثلاث سنوات ونصف السنة للفترة (1992-2003) التي أجريت خلالها 4 جولات إنتخابية، وبلغ معدل نسبة المقترعين خلالها نحو 81.5%. وتسارع تكرار الجولات في الحقبة الأخيرة، مؤشر على تراجع النهج الديمقراطي، ودليل على حالة عدم الإستقرار.

وأوضح تقرير «الشال» ان نتائج إنتخابات نوفمبر 2016، توحي بقوة على رد فعل غاضب على إستشراء الفساد وغياب النهج التنموي والشعور بقلق حول المستقبل.

والجدول المرافق، يعرض لنسب التغيير في الجولات الإنتخابية الإحدى عشر، ونسبة التغيير في عدد الأعضاء للمجلس الحالي بلغت 60%، او ثاني أعلى نسبة بعد المجلس المبطل الثاني -ديسمبر 2012- وكان مجلسا إستثنائيا بلغت نسبة المقترعين فيه 39.6%، اي الأدنى بعد المجلس الوطني لعام 1990، وبلغ عدد العازفين عن الترشيح من اعضاء المجلس الذي سبقه والذين يملكون فرصا كبيرة للنجاح، رقما قياسيا.

والتغيير الحالي قريباً من نوعية التغيير في انتخابات فبراير 2012، أي جاء عقاباً لكل من المجلس والحكومة السابقين، فتغيير 30 نائبا، وسقوط وزيرين ضمنهم، مؤشر على حجم الغضب لدى الناخبين على إستشراء الفساد وضعف الإنجاز وإنقلاب الأولويات. وسوف تحصد البلد ميزات هذا التغيير إن تم قراءة الرسالة بشكل صحيح، وواكب التغيير تغيير جوهري في نهج وشخوص الحكومة القادمة التي لديها أضعاف ما لدى المجلس من سلطة، شاملاً مشاركتها بنحو 14 وزير نائب معين في مجلس الأمة، والمؤشرات الأولى توحي بعكس ذلك. أما إن لم نفهم الرسالة، فسوف يتحول مجلس الأمة إلى ساحة حرب، بداياتها مواجهات لتغيير قوانين ونهج حاولت بهما الحكومة والمجلس السابقين ضرب وإقصاء خصومهما، ونجحا ظاهريا، وكانت نتائج الإنتخابات مؤشر قاطع على فشلهما على أرض الواقع، وفي ظل الإنحسار الشديد في قدرة البلد المالية، ومع الحروب المباشرة وحروب الوكالة في الجوار، وإنحسار أهمية النفط المحتملة في سوق الطاقة في المستقبل، من المؤكد أن الكويت لن تحتمل أجواء الصدام والمزيد من تفتيت الجبهة الداخلية. ومن المؤكد أن الصدام سوف يؤدي إلى فشل أي جهد للإصلاح المالي والاقتصادي، إضافة إلى المزيد من إستشراء الفساد لشراء ديمومة الحكومة، وخلاصة المستقبل القريب، هي حل جديد لمجلس الأمة وغضب مكبوت وفوضى سياسية، ولا تملك سوى الأمل بوقف سيل الفرص الضائعة، وقراءة الرسالة بشكل صحيح، فمع كل فرصة ضائعة، ترتفع تكلفة الإصلاح، وتتضاءل معها فرص نجاحه، فالعضل يضمر، والعقل شبه غائب، والمرجح للأسف استنساخ الحكومة السابقة، حتى إن تغير بعض أو غالبية شخوصها.

النفط والمالية العامة - نوفمبر 2016

بانتهاء شهر نوفمبر 2016، انتهى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2017/2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر نوفمبر، نحو 41.5 دولار أمريكي للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 5- دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 10.8%-، عن معدل شهر اكتوبر البالغ نحو 46.5 دولار أمريكي للبرميل. وهو يزيد بنحو 6.5 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 18.6%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولار أمريكي للبرميل، وعليه فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 41.7 دولار أمريكي للبرميل، وهو أدنى بنحو 8.2- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 16.4%-، من معدل سعر البرميل للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية البالغ نحو 49.9 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42.7 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر البرميل للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية أدنى بنحو 2.4%- عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر نوفمبر، بما قيمته نحو 1 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، قد لا يتحقق- فمن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 12.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة اعلى بنحو 3.7 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8.6 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 13.9 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 18.9 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل ان تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2017/2016 عجزاً، بحدود 5 مليار دينار كويتي، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد أساسا على معدل اسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية او نحو 4 شهور قادمة، وعلى إحتمال ضبط النفقات المقدرة أي تحقيق نسبة وفر فيها.

وفي خلاصة، بات العجز المالي عجز حقيقي ومتكرر، وإلى جانب حتمية زيادة المصروفات في المستقبل بحكم زيادة السكان ومعدلات التضخم، سوف يضاف بند جديد ومتزايد لسداد أقساط القروض وفوائدها، وأي وهم بان الأوضاع المالية للبلد مريحة، بما يدفع الإدارة العامة الجديدة للتغاضي عن جهود الإصلاح، ستكون تداعياته وخيمة في المستقبل القريب.

أداء بورصة الكويت - نوفمبر 2016

كان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر نوفمبر الفائت، اكثر نشاطا، مقارنة باداء شهر اكتوبر، إذ ارتفعت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (الشال)، وبلغت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الأربعاء، الموافق 30 نوفمبر 2016، نحو 349.4 نقطة، مرتفعا بنحو ملحوظ، بلغ نحو 14.1 نقطة، اي ما نسبته 4.2%، مقارنة بإقفاله نهاية شهر اكتوبر 2016، حين بلغ 335.2 نقطة، بينما انخفض بنحو 29.5 نقطة، اي ما نسبته 7.8%، مقارنة مع شهر نوفمبر 2015. وبلغت اعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 357.6 نقطة، بتاريخ 15 نوفمبر 2016، فيما سجل ادنى قراءة له، عندما بلغ 335.6 نقطة، في 01 نوفمبر 2016.

وطال الارتفاع مؤشرات السوق الرئيسية الثلاثة، على الرغم من الانخفاض في سعر برميل النفط الكويتي، مقارنة بشهر اكتوبر 2016، ربما بسبب النتائج الإيجابية لبعض الشركات، وارتفع المؤشر السعري للبورصة، إلى نحو 5,554.5 نقطة، مقارنة بنحو 5,401.1 نقطة، في نهاية شهر اكتوبر 2016، وبارتفاع بلغت نسبته 2.8%، وارتفع، أيضا، مؤشر البورصة الوزني إلى نحو 367.1 نقطة، مقارنة بنحو 354 نقطة، اي نحو 3.7%، نتيجة إنحياز معظم التداولات لأسهم الشركات الكبيرة، وارتفع مؤشر كويت 15 إلى نحو 855.2 نقطة، مقارنة بنحو 826.5 نقطة، في نهاية اكتوبر 2016، اي بارتفاع بلغت نسبته نحو 3.5%. وعند مقارنة أداء المؤشرات الرئيسة (السعري، الوزني، وكويت 15) مع مستوياتها في نهاية عام 2015، نلاحظ استمرار خسائرها جميعاً بنحو (1.1%-، 3.8%- و5.0%-) على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة (خلال 22 يوم عمل) نحو 328.5 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 1.082 مليار دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 70.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 27.3%، عن مستوى سيولة الشهر الذي سبقه عندما بلغت 257.9 مليون دينار كويتي، ومرتفعة بما نسبته 4.9%، عما كانت عليه خلال الشهر نفسه، من عام 2015. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر عند 22.2 مليون دينار كويتي، بتاريخ 08 نوفمبر 2016، في حين سجلت أدنى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، بتاريخ 27 نوفمبر 2016، عندما بلغت 4.5 مليون دينار كويتي، أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 14.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 12.3 مليون دينار كويتي في شهر اكتوبر 2016، وبارتفاع بلغ نحو 21.6%. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ استحوذ على ما قيمته 118.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 36.3% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 19.5%، ثم قطاع العقار بنسبة 10.7%.

وحقق إجمالي كمية الأسهم المتداولة تداولاً بنحو 2.908 مليار سهم، مرتفعا بنحو 73.1% عند مقارنته بنهاية شهر اكتوبر 2016، حين بلغ نحو 1.679 مليار سهم، أما المعدل اليومي، فقد قارب 132.2 مليون سهم، مرتفعا بنحو 52.2 مليون سهم او بنسبة بلغت نحو 65.3%.وارتفع إجمالي عدد الصفقات إلى نحو 70.6 الف صفقة، وبمعدل يومي بلغ نحو 3.210 صفقة، مقارنة بنحو 2.154 صفقة في شهر اكتوبر 2016، وبارتفاع بلغ نحو 49%.

وبلغت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 186- شركة- بعد إدراج شركة «الصفاة العالمية القابضة»، خلال شهر نوفمبر 2016، نحو 25.362 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها مع نهاية شهر اكتوبر 2016 لعدد 185 شركة مشتركة، فنلاحظ انها بلغت نحو 25.360 مليار دينار كويتي مرتفعة بنحو 3.7%، وهو ما يعكسه الارتفاع في مؤشر البورصة الوزني، وعند مقارنة قيمتها، مع نهاية شهر ديسمبر 2015 لعدد 185 شركة مشتركة، نلاحظ انها حققت تراجعا بلغ نحو 721.4 مليون دينار كويتي، اي من 26.082 مليار دينار كويتي، إلى نحو 25.360 مليار دينار كويتي، وهو تراجع بلغت نسبته 2.8%. وتجدر الإشارة إلى ان عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية عام 2015، بلغ 70 شركة من اصل 185 شركة مشتركة، في حين سجلت 108 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 7 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها او خفضه، سجلت الشركة «الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية» أكبر ارتفاع في القيمة، قاربت نسبتها نحو 1053.9%، تلتها شركة «مجموعة جي إف إتش المالية» بارتفاع قاربت نسبته 289.5%. وحققت شركة «طيبة القابضة» أكبر انخفاض في قيمتها، قاربت نسبته 75%، تلتها في الانخفاض شركة «إيكاروس للصناعات النفطية»، التي خسرت نحو 65% من قيمتها. وحقق 6 قطاعات، من اصل 12 قطاعا، ارتفاعا، ضمنها حقق قطاع الرعاية الصحية أعلى ارتفاع بنحو 31.6%، في حين سجل قطاع التامين اعلى انخفاض بنحو 14.9%.

نتائج بنك برقان - 30 سبتمبر 2016

أعلن بنك برقان نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى ان صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 48.1 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بلغ نحو 18.1 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 27.4%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، البالغ نحو 66.2 مليون دينار كويتي. ويعود معظم الانخفاض في ربحية البنك إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقابل ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وبذلك انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 12.8%، او ما يعادل 13 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية، بنحو 12 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 6.6%، حين بلغت نحو 169.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 181.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض معظم بنود الإيرادات التشغيلية، منها، انخفض بند صافي الربح من العملات الاجنبية بنحو 15.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 61.2%، وصولا إلى نحو 9.7 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 5.7% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 24.9 مليون دينار كويتي (نحو 13.7% من الإجمالي). وانخفض، ايضا، بند صافي الإيرادات الاخرى بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 2.8 مليون دينار كويتي، بعد ان كان عند نحو 5.3 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 7.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 10.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.4 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية (مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى)، بنحو 993 الف دينار كويتي، او بنسبة 1.2% عندما بلغت نحو 80.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 79.7 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 47.7%، بعد أن كانت نحو 44%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 768 الف دينار كويتي او نحو 2.2%، عندما بلغت نحو 33.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 34.6 مليون دينار كويتي، وهذا يفسر انخفاض هامش صافي الربح إلى نحو 20.6%، مقارنة بنحو 34.1%، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 274.9 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 4%، لتبلغ نحو 7.100 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 6.825 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015، ولكنها انخفضت بنحو 753.8 مليون دينار كويتي، اي بنسبة بلغت نحو 9.6% لو تمت مقارنتها بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2015، حين بلغت نحو 7.853 مليار دينار كويتي. وارتفع حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 6%، إلى نحو 4.254 مليار دينار كويتي (59.9% من إجمالي الموجودات)، بعد ان كان في نهاية عام 2015، نحو 4.012 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات). ولو قارنا حجم هذه المحفظة بنظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي، سنرى انها قد حققت انخفاضا، قاربت نسبته 3.4%، إذ كانت حينها نحو 4.404 مليار دينار كويتي (56.1% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة القروض إلى الودائع والأرصدة الأخرى نحو 75.3% مقارنة بنحو 68.1%.

وتشير الأرقام إلى ان مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 290 مليون دينار كويتي، ونسبته 4.8%، لتصل إلى نحو 6.278 مليار دينار كويتي، بعد ان كانت 5.988 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015. ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ انخفاضها بنحو 633.3 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 9.2%، حين بلغت آنذاك نحو 6.912 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.4% مقارنة بنحو 88%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية المحسوبة على أساس سنوي إلى انخفاضها جميعها، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 10.3%، مقابل 12.1%، وانخفض، أيضا، مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 31.3%، بعد إن كان عند 44.1%، وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 0.9%، قياسا بنحو 1.1%، وانخفضت ربحية السهم الأساسية والمخففة-الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 18.6 فلس، مقابل 23.7 فلس في سبتمبر 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13.1 مرة، مقارنة بنحو 12.2 مرة، نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد بنحو 21.5% مقارنة بمستواها في الفترة نفسها من عام 2015، بالمقابل، تراجع السعر السوقي للسهم بنسبة 15.6% مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2015. وبلغ مؤشر السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.81 مرة، مقارنة بنحو 0.84 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

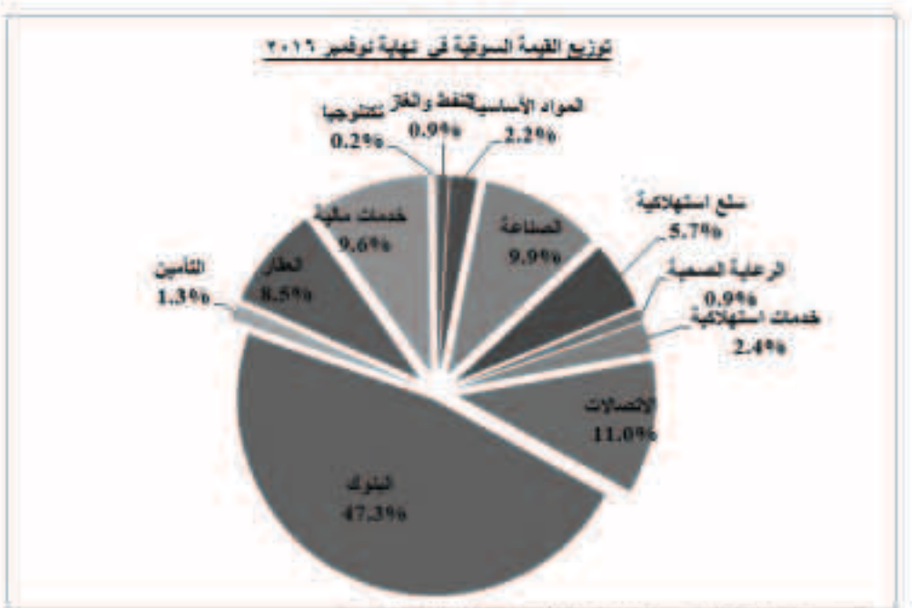

المؤشرات المالية لبنك برقان المنتهية في 30 سبتمبر 2016 على أساس سنوي

نسب التغيير والمشاركة في التصويت في انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢-٢٠١٦

الفصل التشريعي	السنة	نسبة التغيير	نسبة المشاركة بالتصويت	معدل المشاركة
٧	١٩٩٢	٦٠%	٨٣%	٨١.٥%
٨	١٩٩٦	٥٠%	٨٢%	
٩	١٩٩٩	٥٢%	٨١%	
١٠	٢٠٠٣	٤٦%	٨٠%	
١١	٢٠٠٦	٣٨%	٧٧%	٥٩.١%
١٢	٢٠٠٨	٤٤%	٦٠%	
١٣	٢٠٠٩	٤٢%	٥٨%	
١٤	2012	52%	٥٩.٥%	
١٥	٢٠١٢	٦٤%	٣٩.٦%	
١٦	٢٠١٣	٥٢%	٥١.٩%	
١٧	٢٠١٦	٦٠%	٦٨%	

رسم بياني يوضح توزيع القيمة السوقية حسب القطاعات في نهاية نوفمبر 2016

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 352.6 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 0.4 نقطة، ونسبته 0.1% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 13.3 نقطة، أي ما يعادل 3.6% عن إقفال نهاية عام 2015.

البيان	٢٠١٦/٠٩/٣٠ (ألف دينار كويتي)	٢٠١٥/٠٩/٣٠ (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	7,099,627	7,853,436	(753,809)	-9.6%
مجموع المطلوبات	6,278,415	6,911,680	(633,265)	-9.2%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	624,920	642,356	(17,436)	-2.7%
مجموع الإيرادات التشغيلية	169,106	181,134	(12,028)	-6.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	80,736	79,743	993	1.2%
المخصصات	33,802	34,570	(768)	-2.2%
الضرائب	6,480	7,797	(1,317)	-16.9%
ربح الفترة بعد الضرائب من الموقوفة	0	7,210	(7,210)	-100.0%
صافي الربح	48,088	66,234	(18,146)	-27.4%
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	0.9%	1.1%		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	10.3%	12.1%		
**العائد على معدل رأس المال	31.3%	44.1%		
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	18.6	23.7	(5.1)	-21.5%
إقفال سعر السهم (فلس)	325	385	(60)	-15.6%
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	13.1	12.2		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.81	0.84		

جدول يوضح نسب التغيير في الجولات الانتخابية الإحدى عشرة